ثانياً: متفرقات

وفيه خمس مسائل:

١- تقديم خبر (ليس) عليها.

٢- تخفيف كل من (إنّ – أنّ – كأنّ).

٣- عطف الظاهر على الضمير :

أ- العطف على ضمير الرفع.

ب- العطف على ضمير الخفض.

٤- توكيد النكرة توكيداً معنوياً.

٥- التعجب القياسيّ.

المسألة الثامنة (*)

تقديم خبر ليس عليها

توطئة:

هذه الأفعال الناسخة «كان وأخواتها» ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وليست بأفعال مؤثرة بل يخبر بها عمّا مضى، مثل : كان زيد قائما، وعمّا يستقبل مثل : ما زال زيد قائما. ولا يخبر بها أنها وقع فعل على مفعول كسائر الأفعال.

ولمّا كانت هذه أفعال، وجب أن يجري حكم ما بعدها كحكمه بعد الأفعال، فلو أبطلنا عملها لحصل بعدها اسمان مرفوعان من غير عطف ولا تثنية، وهذا لا يوجد له نظير في الأفعال الحقيقية، فوجب أن ترفع أحد الاسمين ليكون كالفاعل، وأن تنصب الأخر ليكون كالمفعول، ولهذا رفعت الأسماء ونصبت الأخبار .[1]

والدليل على أنها أفعال وجود التصرف فيها واتصال الضمير بها، والذي لا يتصل إلا بالفعل، وكذلك أيضا «ليس» لأنك تقول : «لستُ» كما تقول «ضربتُ».[2]

أمّا عدم دلالتها «ليس» على الحدث كسائر الأفعال، فليس هو بأصل الوضع، ولكنه طاريء عليها، وعارض لها بسبب دلالتها على النفي، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة، وهي من هذه الجهة دالة عليه، فلا يضرها ذلك الطاريء فيمنعها.[3]

والسؤال : لِم جاز تقديم الخبر على هذه الفعال، ولم يجز تقديم الاسم؟

والجواب :هو أن الاسم المرفوع في هذه الأفعال مشبه بالفاعل، والخبر مشبه بالمفعول ٬ والمفعول يجوز تقدمه على الفعل والفاعل، أما الفاعل فلا يجوز تقدمه على الفعل حتى لا تلتبس الاسمية بالفعلية (المبتدأ بالفاعل)

ألا ترى أنه يجوز في قولك : ضرب زيد عمرا أن تقول : عمرا ضرب زيد، وعليه فامتنع تقديم الاسم على الفعل تشبيها له بالفاعل، وجاز تقديم الخبر على الفعل الناسخ تشبيها له بالمفعول.

١) (*) الإنصاف (مسألة ١٨ الجزء الأول)
١ – علل النحو «٣٤٥»
٢) المرجع السابق.
٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ / ٢٦٣

ألا ترى أنه يجوز في «كان الجو صحوا» أن تقول : صحوا كان الجو، وهذا كله مع الفعل المتصرف المثبت.

أما «ليس» غير المتصرف، المشبه بالحرف في النفي فهل يجوز تقديم الخبر عليه ؟

في هذا الأمر خلاف.

أولا : ذهب الكوفيون ووافقهم من البصريين «المبرد»[١] والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي والجرجاني، وأكثر المتأخرين، ومنهم ابن مالك إلى المنع [٢]

واختاره ابن الأنباري حيث قال : «الاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون [٣]

ثانيا : ذهب قدماء البصريين، ونسبه ابن جني إلى الجمهور، واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين، وابن عصفور [٤] وأبو علي الفارسي إلى الجواز.

ثالثا : مذهب الإمام «سيبويه» :

قال ابن عقيل : «واختلف النقل عن «سيبويه»، فنسب قوم إليه الجواز، وقوم

المنع [٥]. . . . . وقال الوراق:

«**واعلم أن سيبويه** قد نص على جواز تقديم خبر «ليس» في مسألة، وإن كان فيها معنى النفي، ووجه جوازه أن «ليس» فعل في نفسها وإنما منعت التصرف للاستغناء عن نفي الزمان الماضي بغيرها.

ثم ذكر عبارة الإمام في الكتاب (١/ ٦١) [٦] «وهذا باب ما أجري مجرى «ليس» في بعض المواضع بلغة الحجاز ثم يصير إليه «ولكن ليس وكان يجوز فيهما النصب وإن قدمت الخبر، ولم يكن ملتبسا لأنك لو ذكرتهما كان الخبر فيهما مقدما مثله مؤخرا، وذلك قولك: «ما كان زيد ذاهبا ولا قائما عمرو». [٧] ولا أرى في كتاب سيبويه ما يجيز تقدم خبر ليس عليها.

---

١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٨) «١ / ١٦.
٢) همع الهوامع ٢ / ٨٨
٣) أسرار العربية (١١٧)
٤) همع الهوامع ٢ / ٨٩
٥) شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٨
٦) المرجع السابق ١ / ٢٧٨
٧) علل النحو (٣٥٥)

أدلة الكوفيين ومن وافقهم على منع تقدم خبر ليس عليها

استدل الكوفيون ومن وافقهم بجملة من الأدلة نوجزها فيما يلي:

الأول : أنها فعل لا يتصرف فلا يجري مجرى المتصرف. . . . ألا ترى أنك تقول :

- كان – قال تعالى : «وكان الله غفورا رحيما»
- يكون – قال تعالى : «ويكون الرسول عليهم شهيدا»
- كن – قال تعالى : «قل كونوا حجارة أو حديدا»
- كائن – قال الشاعر

وما كل من يبدي البشاشة كائنا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا [1]

كما تقول: «ضرب – يضرب – اضرب – ضارب – مضروب» ولا يكون ذلك في «ليس».

الثاني : أنها في معنى «ما» لأن «ليس» تنفي الحال كما أن «ما» تنفي الحال كذلك ولا يتقدم معمول «ما» عليها فكذلك «ليس»، وذلك أنه لما دخلها معنى النفي ضارعت «ما» التي للنفي، وحتى إن بعض العرب يجري «ليس» مجرى «ما» فلما دخلها شبه الحرف، والحروف لا تتصرف لم تتصرف هي أيضا، وألزمت وجها واحدا. [2]

قال ابن هشام : «(ليس) كلمة دالة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة، نحو : ليس خلق الله مثله. وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفا، وعليه فقد زعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة «ما» وتابعه الفارسي في «الحلبيات» وابن شقير وجماعة [3]، فالفعل لا يلي الفعل».

قال الأعشى:

له ناقلا ت ما يغب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا [4]

---

١) البيت من الطويل : شرح ابن عقيل (١/ ٢٥٠)
٢) أسرار العربية (١. .)
٣) مغني اللبيب ١ / ٣٢٣
٤) البيت من الطويل

قال ابن هشام : وهي فعل لا يتصرف بدليل : «لست، ولستما، ولستم، ولستن، وليسا، وليسوا، وليست، ولسن» وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر. [١]

الثالث : من النحويين من يغلب عليها الحرفية، واحتجوا بما حكي عن بعض العرب **أنه قال** : «ليس الطيب إلا المسك» برفع الطيب والمسك جميعا، فإن بني تميم يرفعون حملا على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي أي «نفي الخبر بإلا» كما حمل الحجازيون «ما» على «ليس» في الإعمال عند استيفاء الشروط. [٢]

حكي ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال له «يا أبا عمرو. ما شيء بلغني عنك ؟ ثم ذكر له المثال «ليس الطيب إلا المسك». فقال له أبو عمرو: نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي وخلف الأحمر : اذهبا إلى أبي مهدي (رجل من أهل الحجاز) فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى (المنتجع) من التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما، وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته، فلم يفعل، فأخبرا «اليزيدي وخلف» أبا عمرو، وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فقت الناس. [٣]

وعند السيوطي «فأخرج عيس خاتمه من إصبعه ورمى به إلى عمرو وقال : هو لك بهذا فقت الناس [٤]

وخرّج أبو علي الفارسي القول السابق عدة تخريجات منها :

١ – أن في «ليس» ضمير الشأن.

٢ – أن الطيب اسمها والخبر محذوف والمسك بدل

٣ – أن الطيب اسمها، والمسك نعت للاسم لأن تعريفه تعريف جنس «فهو نكرة معنى»

أي : ليس طيب غير المسك طيبا

ولأبي نزار الملقب بملك النحاة توجيه آخر، وهو أن الطيب اسمها والمسك «مبتدأ حذف خبره»، والجملة خبر ليس، والتقدير : ليس الطيب إلا المسك أفخره، وما تقدم من نقل

١) مغني اللبيب ١ / ٣٢٣
٢) الإنصاف (٨٢) - ١ / ١٦١
٣) مغني اللبيب ١ / ٣٢٤
٤) همع الهوامع ٢ / ٨.

أبي عمرو أن ذلك لغة تميم، يرد هذه التأويلات، [1] وضعف بأن الإهمال – إذا ثبت – لغة فلا يمكن التأويل [2].

الرابع : لو كان «ليس» فعل للزم نون الوقاية، فقد حكي أن بعض العرب قيل له : فلان يتهددك. فقال : عليه رجلا «ليسي» فأتي بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كان فعلا لأتي به كسائر الأفعال [3] ولا يلزم ذلك لسببين:

الأول : ربما الذي سهّل هذا أن «ليس» فعل جامد لا يتصرف، فأشبه الاسم كغلام، فأنت إذا وصلت ياء المتكلم به قلت «غلامي» من غير نون الوقاية فعومل الجامد معاملة الاسم لتشابههما.

الثاني : ربما أن «ليس» بمنزلة «غير» في المعنى ولما كانت نون الوقاية لا تتصل «بغير» إذا وصلت بياء المتكلم، عامل «ليس» التي بمعناها معاملتها لاشتراكهما في المعنى [4] ..... والثاني عندي أولى.

والعبارة عند ابن هشام بإثبات نون الوقاية قال : «وقال بعضهم : عليه رجلا ليسني» أي ليلزم رجلا غيري. [5]

الخامس : أن الغالب عليه الحرفية لا الفعلية، وقد حكي سيبويه في كتابه : أن بعضهم يجعل «ليس» بمنزلة «ما» في اللغة التي لا يعملون فيها «ما» فلا يعملون فيها ليس في شيء، وتكون كحرف من حروف النفي فيقولون : ليس زيد منطلق. [6]

السادس : أن العرب استعملت «ليس» حرف عطف في الإيجاب مثل «لا».

قال ابن هشام : أن تكون حرفا عاطفا، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون على خلاف بين النقلة، واستدلوا بنحو قوله :

أين المعـــز والإله الطالـــــب والأشرم المغلوب ليس الغالب [7]

وخرّج على أن الغالب اسمها والخبر محذوف.

---

١) مغني اللبيب ١ / ٣٢٥
٢) همع الهوامع ٢ / ٨١
٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٨) ١ / ١٦١
٤) عدة السالك إلى أوضح المسالك ١ / ٩٠١
٥) أوضح المسالك ١ / ٨٠١
٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٨) ١ / ١٦١
٧) البيت من الرجز : مغني البيب (٣٢٥)

قال ابن مالك : وهو في الأصل عائد على الأشرم، أي ليسه الغالب. كما تقول : الصديق كانه زيد، ثم حذف لاتصاله، ومقتضى كلامه، أنه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه، وفيه نظر. [١]

ثم قالوا : على كل حال فهذه الأشياء، وإن تكن كافية في الدلالة على أنها حرف، فهي كافية في الدلالة على اتصالها في شبه الحرف، وهذا ما لا إشكال فيه، فإذا ثبت أنها لا تتصرف، وأنها موغلة في شبه الحرف، فينبغي ألا يجوز تقديم خبرها عليها، لأن الخبر مجحود «منفي» فلا يتقدم على الفعل الذي جحده «نفاه». [٢]

أما البصريون فاستدلوا على جواز تقديم خبر «ليس» عليها بقوله تعالى : «ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم» [٣] ووجه دليل هذه الآية، أنه قدّم معمول خبر ليس عليها.

فإن قوله «يوم يأتيهم» معمول الخبر الذي هو «مصروفا، وقد تقدم على «ليس» ولو لم يجز تقدم خبر «ليس» عليها لما جاز تقدم معمول خبرها عليها، وذلك أن المعمول جزء من الخبر، ولأن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل. هكذا زعموا.

ولا يلزم ذلك، فإن هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلا في كثير من المواطن، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إليه النقص.

والاعتراض وارد على استدلال البصريين من ثلاثة أوجه :

الأول : هناك مواضع أجازوا فيها تقدم المعمول ولم يجيزوا فيها تقدم العامل منها.

١ – إذا كان خبر المبتدأ فعلا فلم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فلا يقولون «ضرب زيد» على أن يكون في «ضرب» ضمير مستتر وجملته «خبر مقدم» ولكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو : زيد ضرب عمرا، فيقولون عمرا زيد ضرب. [٤]

٢ – خبر «إن» إذا لم يكن ظرفا أو مجرورا لم يجيزوا تقديمه على الاسم فلا يقولون : إن جالس زيدا، وأجازوا تقديم معمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا، فأجازوا : «إن عندك زيدا جالس، وإن فيك زيدا راغب».

---

١) مغني اللبيب ١ / ٣٢٥ – ٣٢٦
٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٨) ١ / ١٦٢
٣) من الآية ١١ من سورة هود
٤) عدة السالك إلى أوضح المسالك ١ / ٢٤٥

٣ – الفعل المنفي «بلم أو لن» نحو : لم أضرب، ولن أضرب، لم يجيزوا تقديمه على النفي وأجازوا تقديم معموله فقالوا : زيدا لم أضرب، وزيدا لن أضرب.

٤ – الفعل الواقع بعد «إما» الشرطية لم يجيزوا إيلاؤه «إما» وأجازوا إيلاء معموله لها **قال تعالى** : «وأما اليتيم فلا تقهر» فقد فصل بين «أما» والفاء بالاسم المنصوب بالجواب «معمول الفعل».

الثاني : قال ابن هشام : «واحتج المجيزون بنحو قوله تعالى : «ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم»، وأجيب بأن المعمول ظرف، فيتسع فيه [١]، أي أنه ليس كل معمول يتقدم يدل على جواز تقدم عامله، لأن بعض المعمولات يكون تقدمها بسبب التوسع فيها، وذلك كالظرف في الآية الكريمة، نعم لو كان المتقدم مفعولا به لأمكن أن يقال أن تقدمه مؤذن بتقدم العامل فيه.

الثالث : أن الآية الكريمة تحمل وجوها أخرى من الإعراب ومتى احتملت الآية تلك الوجوه لم تصلح لأن تكون دليلا، ومن الوجوه المحتملة أن يكون «يوم يأتيهم» مبتدأ وهو مبني على الفتح في محل رفع، وإنما بني لأنه أضيف إلى جملة «يأتيهم» واسم ليس ضمير مستتر فيه ومصروفا خبر ليس وجملة «ليس» ومعموليها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «يوم يأتيهم» [٢].

أما إنها فعل والأفعال تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة على السواء فهذا مما لا خلاف فيه، وإنما هو دليل على جواز إعمالها لأنها فعل والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل على جواز تقدم معمولها لأن تقدم المعمول على الفعل يقتضي تصرفه في نفسه «وليس» فعل غير متصرف فلا يجوز تقدم معموله عليه.

ألا ترى أن التقدم والتأخر خلاف الأصل مع المتصرف، فكيف مع غير المتصرف ؟ أما قياس «ليس» على «ما» فلاتفاقهما في المعنى فكلاهما لنفي الحال عند الإطلاق وعليه عملت «ما» عمل «ليس» عند الحجازيين نعم تخالف «ليس» «ما» في أنه يجوز توسط خبرها فتقول: «ليس قائما زيد».

قال السموءل :

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول [٣]

١) أوضح المسالك ١ / ٢٤٥
٢) عدة السالك إلى أوضح المسالك ١ / ٢٤٦
٣) البيت من الطويل : شرح ابن عقيل (١/ ٢٥٣)- الهمع (١/ ٨٧)- قطر الندى (١٤٢)

ولا يجوز توسط خبر «ما» فلا تقول : ما قائما زيد، فليس معناه أن يجوز تقدم معمولها عليها، وذلك لأن «ليس» أخذت شيئا من «كان» لأنها فعل مثلها وشيئا من «ما» لأنها تنفي الحال مثلها، (وكان) يجوز تقديم خبرها عليها و» ما «لا يجوز تقديم خبرها عليها فكانت في منزلة بين المنزلتين، فأخذت من كل شبها، فجاز تقديم خبرها على اسمها (توسطه) لأنها أقوى من «ما» لأنها فعل و «ما» حرف، ولم يجز تقدم خبرها عليها لأنها أضعف من «كان» لأنها لا تتصرف و «كان» تتصرف . .

وبهذا يسقط استدلال البصريين على جواز تقدم خبر «ليس» عليها ولا مناص من قبول ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من البصريين، لأن الواقع اللغوي والقياس يؤيدانه.

والله أعلم